

مصر: الانتخابات الرئاسية في أذار وهاغل ينقل للسياسي "قلق" واشنطن

□ القاهرة - أحمد مصطفى

■ أكد مصدر رئاسي مصري لـ «الحياة» أن الانتخابات الرئاسية ستجرى في أذار (مارس) المقبل، بعد تمرير الدستور في الاستفتاء المقرر منتصف الشهر المقبل، فيما أعرب وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل عن «قلق» بلاده من التطورات في مصر خلال اتصال هاتفي مع نظيره المصري عبدالفتاح السيسي.

وقال المصدر الرئاسي لـ «الحياة» إن الرئيس المؤقت عدلي منصور «سيصدر قراراً عقب تمرير الدستور بتعديل خريطة الطريق، بعدما استمع إلى اتجاهات القوى السياسية والاجتماعية، وسيعملن فتح باب الترشح للرئاسة مطلع شباط (فبراير) المقبل».

وأشار إلى أن «عملية تقديم طلبات الترشح والطعون على الإجراءات ستستمر نحو أسبوعين، يفتح بعدها الباب للدعاية الانتخابية لنحو أسبوعين آخرين، على أن يجري الاستحقاق مطلع أذار المقبل»، وقال: «سيكون لدينا رئيس قبل نهاية أذار يتولى الدعوة إلى إجراء الانتخابات التشريعية في غضون أسابيع من أدائه اليمين الدستورية أمام المحكمة

الدستورية العليا».

لكنه لفت إلى أن منصور «سيصدر القانون المنظم للتشريعية كي لا يحدث تدخل من الرئيس الجديد»، مرجحاً اعتماد النظام الانتخابي المختلط (ثلثا المقاعد بالنظام الفردي والثلث بنظام القوائم) للمنافسة على مقاعد البرلمان.

في موازاة ذلك، أعرب وزير الدفاع الأميركي خلال اتصال هاتفي بنظيره المصري مساء أول من أمس، عن «القلق» إزاء التطورات السياسية في مصر، وعرض المساعدة في التحقيقات في الاعتداءات الإرهابية التي جرت أخيراً، ما رفضه السيسي.

ونقلت وكالة «رويترز» عن الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية جون كيربي أن الوزيرين ناقشا «التوازن بين الأمن والحريّة»، وقال إن هاغل «قدم تعازيه في ضحايا سلسلة الهجمات التي وقعت في مصر أخيراً» وعرض مساعدة الولايات المتحدة في التحقيق في هذه الحوادث... وشدد على دور العملية السياسية الشاملة... وأبدى أيضاً قلقه إزاء المناخ السياسي قبل الاستفتاء على الدستور، بما في ذلك استمرار فرض تطبيق قانون مقيد للتظاهر».

في المقابل، قال مسؤول عسكري إن الجيش يرفض مشاركة جهات أجنبية في تحقيقات على الأراضي المصرية. وأضاف أن «إطلاع جهات أجنبية على سير تحقيقات تخص منشآت عسكرية يؤدي إلى تسريب معلومات عسكرية تخص الجيش». لكنه اعتبر أن «حرص» وزير الدفاع الأميركي على التواصل مع السيسي «يؤكد الرغبة القوية في الحفاظ على العلاقات مع الجيش المصري».

ودافع رئيس الحكومة حازم الببلاوي عن قرار إعلان «الإخوان» تنظيماً «إرهابياً»، معتبراً أنه «رد فعل طبيعي على تزايد حجم الإرهاب والحكومة لديها المبرر القانوني والسياسي والأخلاقي لإصدار القرار وواجبها الأول هو حماية أمن الوطن والمواطن». لكنه قال إن القرار لا يعني حبس المنتمين إلى الجماعة تلقائياً.

وأعلنت جامعة الدول العربية أمس أنها أبلغت الدول العربية كافة رسمياً بقرار مصر اعتبار «الإخوان» جماعة «إرهابية» وأوضحت الجامعة في بيان أنها «قامت بتعميم المذكرة التي قدمتها مصر على جميع مندوبيات الدول الأعضاء في الجامعة».

تساعد المطالب بإجراء الرئاسيات أولاً وحملات الدعاية للدستور تجوب محافظات

□ القاهرة - أحمد مصطفى

■ رجع اجتماع عقده الرئيس المصري الموقت عدلي منصور أمس في اختتام جلسات الحوار الوطني، كفة إجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية عقب تمرير الدستور الذي سيتم الاستفتاء عليه منتصف الشهر المقبل، فيما كتفت السلطة استعداداتها للاستفتاء، بالتزامن مع حملات جابت محافظات لإقناع الناخبين بالموافقة على مشروع الدستور.

وكان منصور أجمع أمس مع ممثلي قوى سياسية في محافظات لاستطلاع آرائهم في شأن تعديل خريطة الطريق التي كان أعلنها الجيش عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي وتتضمن إجراء الاستحقاق التشريعي عقب الاستفتاء على الدستور لتختتم المرحلة الانتقالية بالاستحقاق الرئاسي. وتكررت في الجلسة غلبة الاتجاه إلى إجراء الرئاسيات أولاً.

وكان مشروع الدستور ترك للرئيس تحديد أسبقية إجراء الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ التصديق عليه. كما ساندت غالبية المجتمعين إجراء الانتخابات البرلمانية وفقاً لنظام الفردي الذي ترفضه أحزاب، ما يرجح اعتماد النظام المختلط (الثلاثين بالفردي والثلاث بالقائمة) الذي سيتيح أيضاً تخصيص حصص نيابية للعمال والفلاحين والنساء والشباب، بعدما أزم مشروع الدستور المشرع بتعميل مناسب لتلك الفئات.

وقال الناطق باسم نادي قضاة مصر القاضي محمد الشریف لـ «الحياة» إن اللجنة

القضائية المشرفة على الاستفتاء المقرر في ١٤ و١٥ الشهر المقبل قاربت على الانتهاء من توزيع نحو ١٥ ألف قاض على لجان الاقتراع، مشيراً إلى أن «النادي كان طالب بتوزيع القضاة بحسب أماكن سكنهم، تيسيراً لعملية الاقتراع وسلاستها وراحة للأعضاء، وهو ما استجابت له اللجنة».

وأشار إلى أن منادي القضاة شكّل غرفة مركزية للتواصل مع اللجنة والمتابعة مع القضاة لتذليل أي عقبات قد تحدث خلال عملية الاقتراع، وهناك تنسيق مع وزارتي الداخلية والعدل لضمان تأمين كاف للجان وإبطال أي مشاكل قد تعيق الاقتراع.

يأتي ذلك في وقت كتفت أحزاب وشخصيات سياسية حملاتها التي تجوب محافظات لإقناع الناخبين بمشروع الدستور. وأوخط نشاط حزب «النور» السلفي في تلك الحملات، في مواجهة نقابى جماعة «الإخوان المسلمين» وحلفائها التي تحرم المشاركة في الاستفتاء.

وعقد عدد من أعضاء لجنة المفكرين التي صاغت التعديلات الدستورية مؤتمراً تحت شعار «دستورنا» في الإسكندرية أمس. واعتبر رئيس اللجنة عمرو موسى خلال المؤتمر أن «نزول الشعب المصري للتصويت على الدستور بنعم سيكون تكليلاً لنجاح ثورة ٣٠ حزيران (يونيو) التي شاركت فيها المصريون بكل طوائفهم»، متوقفاً «أن تتوارى قوى الظلام والإرهاب شيئاً فشيئاً كلما تم تطبيق الديمقراطية وتحققت خطوات خريطة الطريق».

ودافع القيادي في اللجنة سامح عاشور خلال كلمته في المؤتمر عن مشروع الدستور الذي قال إنه «راعى حقوق جميع الفئات

والطبقات العاملة وتضمن للمرة الأولى نصوصاً تحمي الفلاحين والعمال وغيرهم من الطبقات المهمشة لم تكن متاحة لهم في أي دستور آخر».

أما عضو اللجنة ورئيس المجلس القومي للمرأة ميرفت التلاوي فرات في كلمتها أن «الإشاعة المغرضة التي يتم تروييحها لن تلني المصريين عن الخروج بالملابيين للمشاركة في الاستفتاء». وانتهت «الإخوان» بـ «إثارة الفتن وإطلاق الإشاعات لزعزعة الاستقرار وإفشال الاستفتاء». وقالت: «مهما فعل الإرهابيين فلن يهزموا إرادة الشعب المصري، وخروج المصريين بالملابيين لتأييد الدستور هو تأكيد لمبادئ ثورة ٣٠ يونيو... إقرار الدستور هو الخطوة الأولى لتفجير خريطة الطريق وتحقيق الديمقراطية والاستقرار الذي نتطلع إليه جميعاً».

إلى ذلك، دان مجلس وزراء الداخلية العرب «الأعمال الإرهابية الدينية التي اقترعتها أباد أئمة بهدف ترويع الأمن وتعطيل المسار الديموقراطي» في مصر. وأكد المجلس في بيان أن «الأمانة العامة لا ترحم على أرواح الضحايا، راجية لهم الرحمة والغفران ولذويهم الصبر والسلوان، تدوين بكل حزم هذه الأعمال الإجرامية التي لن تزيد قوات الأمن المصرية الباسلة إلا تصميماً على أداء الواجب المقدس وتحمل الرسالة النبيلة، وإن تزيد الشعب المصري إلا حرصاً على تعزيز الشراكة والانحياز مع رجال الأمن في سبيل القضاة على الإرهاب والإجرام، لتوفير مناخ الأمن والاستقرار الذي يعزز مسيرة التنمية والازدهار».

مصر: اجتماع الرئيس بسيااسيين يخلص إلى إجراء الرئاسيات أولاً

□ القاهرة - احمد مصطفى

■ خُص اجتماع عقده الرئيس المصري الموقت عدلي منصور مع رؤساء الأحزاب السياسية إلى إجراء الانتخابات الرئاسية عقب تمرير الدستور الذي سيجري استفتاء عليه منتصف الشهر المقبل، فيما أشار منصور خلال الاجتماع إلى احتمال عدم ترشح وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي للرئاسة.

وكان منصور عقد أمس ثاني جلسات «الحوار الوطني» للبحث في تعديل خريطة الطريق التي كانت أعلنت عقب عزل مرسى، والنظام الانتخابي الأمثل الذي سيجري وفقه الاستحقاق التشريعي، وحضر رؤساء أحزاب «النور» السلفي ويونس مخيون، و«الوفد» السيد البدوي و«المصري» الديموقراطي الاجتماعي، محمد أبو الغار و«المصريين الأحرار» أحمد سعيد و«التجمع» السيد عبدالعال، إضافة إلى مؤسس «النهار الشيعي» حديد صبحي وعدد من الشخصيات والنخب السياسية والمثقفين والفنانين والإعلاميين ورؤساء تحرير الصحف.

وأوضح لـ «الحياة» القيادي في جبهة الإنقاذ، وحيد عبدالمجيد الذي شارك في الاجتماع أن الجلسة التي شاركت فيها ٩٠ شخصية «كانت أقرب إلى الاستماع للاتجاهات المختلفة ولم يتدخل الرئيس فيها، وهناك جلسات أخرى ستتم مجموعات وفئات أخرى» وأشار إلى أن الجلسة خلصت مثل سابقاتها التي عقدت الخميس الماضي مع قوى شبابية إلى ضرورة إجراء الاستحقاق الرئاسي أولاً، إذ «صوت لصلحة هذا الرأي ٧٥ من الحضور في مقابل ١٤ دافعا عن إجراء الاستحقاق النيابي أولاً عقب تمرير الدستور».

ولفت إلى أن «الاتجاه الغالب في شأن النظام الانتخابي للتشريعات كان لمصلحة

المنافسة على مقاعد البرلمان بالنظام المختلط بين القوائم والفردى، إذ صوت لهذا الرأي ٥٢ من الحاضرين في مقابل ٢٣ للفردى و٧ للقائمة».

وكانت الرئاسة قالت في بيان: «إن اللقاء يأتي في إطار حرص الرئيس على التعرف إلى آراء القوى المجتمعية كافة من شباب وتيارات سياسية وحزبية مختلفة ومثقفين ومهنيين وعمال وفلاحين على مستوى مختلف المحافظات».

وكان رئيس حزب «الوفد» أكد أن «الحزب سيعرض خلال الاجتماع رؤيته التي تتضمن إجراء الانتخابات الرئاسية أولاً لضمان الاستقرار» لافتاً إلى أن «إجراء الانتخابات البرلمانية أولاً في ظل تلك الأحداث لن يؤدي إلى الاستقرار».

وفي ما بدا انتقاداً لأجندة الحوار، اعتبر نائب الرئيس السابق محمد البرادعي في تغريدة على موقع «تويتر» أن «أي شيء غير نيل العف والمعادلة الانتخابية (الحقيقة) والحساسية والمصالحة والتوافق الوطني على قيم إنسانية مشتركة وديموقراطية حق، هو حرت في البحر».

إلى ذلك، دخل الأزهر أمس على خط الحشد للمشاركة في الاستفتاء، فيما أعلن «التحالف الوطني لدعم الشريعة» المؤيد للرئيس المعزول محمد مرسي رسمياً أمس تبني خيار المقاطعة. وحض الأزهر المصريين في بيان على «المشاركة الفاعلة في الاستفتاء» وأصفا الخروج إلى الاستفتاء بأنه «واجب وطني يصب في مصلحة الوطن ويعد من مقاصد الشريعة» وأكد رفضه «معاوى تحريم الخروج إلى الاستفتاء أو الحكم على مشروع الدستور بأنه ضد الدين أو ضد الشريعة الإسلامية، فهذه كلها فتاوى شاذة ومجافية للشريعة والدين» وقال: «إن الشعب المصري، وهو يستعد لاستحقاق على مشروع الدستور، مطالب بأن يحسم أمره ويحدد مصيره ويخرج بوطنه من فترات الغلق والاضطراب

والحيرة إلى مرحلة البناء والعمل والامتن والاستقرار».

وبالمثل، كرر رئيس الحكومة حازم الببلاوي الدعوة إلى «المشاركة بكثافة وإصرار، والتوجه إلى صناديق الاستفتاء وعدم الانسياق وراء إشاعات» وأكد أن «الدولة قوية وستقوم بكل واجباتها لتأمين الاستقرار» وشدد خلال حضور ملقى لنشأب النوبة أمس، على حاجة مصر الآن إلى أبنائه، والوقت ليس لتصفية الحسابات أو الطلبات، بل للتصحية وبناء ما أجل مصر التي تمر بمرحلة تحوي فيها صحة قديمة وتجه إلى مستقبل جدي».

وكان «التحالف الوطني لدعم الشريعة» بقيادة «الإخوان» أعلن رسمياً مقاطعة الاستفتاء على الدستور، معتبراً أن «التعديلات الدستورية باطلة وبنيت على باطل من لجنة معينة شكلها الانقلابيون» وأردف في بيان: «نستشعر بأن هناك تزويراً سيدخل في الاستفتاء على التعديلات الدستورية.. لن نضع أحداً بالقوة من الإذلاء بصوته».

من جهة أخرى، أجرى وزير الدفاع محادثات أمس مع وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد آل نهيان. وقال مسؤول عسكري: «إن اللقاء أعرض مجمل تطورات الأوضاع في المنطقة، إضافة إلى آخر تطورات الأوضاع في مصر، خصوصاً بعد انتهاء لجنة الخمسين من وضع مشروع الدستور الجديد».

وزاد: «إن الوزير الإماراتي جدد وقوف دولة الإمارات العربية المتحدة مع الدولة المصرية وصولاً إلى تنفيذ خريطة الطريق وحتى يتم الانتهاء من الانتخابات الرئاسية، ومن بعدها التركيز على إعداد النهضة التنموية والاقتصادية للبلاد» وعبر السيسي مجدداً عن «تقدير مصر وشعبها لموقف حكومة دولة الإمارات ووقوفها إلى جانب مصر» مؤكداً «عمق الروابط التاريخية بين البلدين الشقيقين».

«الهجوم» الروسي المضاد من البوابة السورية إلى الحلبة المصرية



«الإخوان» يخسرون نقابة الأطباء للمرة الأولى منذ ربع قرن مصر: الاستفتاء على الدستور بعد شهر ومنصور يدعو الجماعة إلى «اللاحاق بالركب»

□ القاهرة - محمد صلاح

إلى «أولئك الذين كانت لهم آراء ومواقف مختلفة خلال الفترة الماضية»، داعياً إياهم إلى «التحلي بالشجاعة والتخلي عن العناد والمكابرة»، ونصحهم بـ «اللاحاق بالركب الوطني والتوقف عن السعي وراء سراب وأوهام». وحضهم على جعل الدستور «كلمة سواء تجمع ولا تفرق». وشدد على أنه لا «عودة للسوء»، وأن خارطة الطريق ماضية في استحقاقاتها.

وكان عمرو موسى، رئيس «لجنة الخمسين» المكلفة إعداد مشروع الدستور، قال أمس إن الدستور «يحسم في نص قاطع أن السيادة للشعب»، ويحدد هوية مصر بأنها دولة إسلامية حكمها مدني. وأكد أنه «يلبي مطالب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو».

لكن المتحدث باسم «الجماعة الإسلامية» القيادي في تحالف دعم مرسى، محمد حسان، أكد أن التحالف ماضٍ في طريقه حتى «استعادة الشرعية»، وشدد على أنه «لا يعترف بالدستور الجديد».

ودعا التحالف إلى مزيد من التظاهرات خلال الأسبوع الجاري لدعم الطلاب في الجامعات،

■ وصف الرئيس المصري الموقت المستشار عدلي منصور المطالب التي يرفعها أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي بـ «السراب والأوهام»، ودعا مواطنيه إلى الاستفتاء على مشروع الدستور يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني (يناير) المقبل، فيما انتقدت منظمة العفو الدولية دور الجيش في الدستور الجديد. وفي غضون ذلك، فقدت جماعة «الإخوان المسلمين» أحد أهم معارقيها، بخسارة مرشحها انتخابات نقابة الأطباء بعدما أدارها محسوبون عليها لما يزيد على ربع قرن. (راجع ص ٥)

ووصف منصور وثيقة الدستور بأنها «لا تصل قطعاً إلى درجة الكمال»، إلا أنها حققت «إنجازاً وطنياً تاريخياً مهماً بحصولها على توافق» أعضاء اللجنة على رغم تنوع انتماءاتهم. وحض المواطنين على تأييد الدستور، وقال: «هذه الوثيقة المهمة لا نفاذ لها إلا بأصواتكم المؤيدة». وشدد على أن «مصر وطن لا يتحمل فرقة، ومستقبله لا يقبل الانقسام».

وخطب منصور جماعة «الإخوان المسلمين» وحلفاءها من دون أن يسميهم، مكتفياً بالإشارة

الاستفتاء على الدستور المصري في ١٤ و١٥ كانون الثاني

منصور: مطالب "الإخوان" بعودة مرسي "سراب وأوهام"

□ القاهرة - «الحياة»



الرئيس المصري المؤقت علي منصور يتحدث أمام كبار مسؤولي البلاد محدداً ١٤ و١٥ كانون الثاني موعداً للاستفتاء على الدستور الجديد. (أ ب)

أعمال التامين بشكل قوي، وكان شخصان قتلًا من جهة لمرسي من جهة والشرطة ومعارضين له من جهة أخرى خلال تظاهرات الإخوان أول من أمس. وقتل رجل في مدينة السويس في اشتباكات بين أنصار مرسي ومعارضيه استخدمت فيها أسلحة نارية قبل أن تتدخل الشرطة لفض المصادمات، وقتل طالب جامعي في اشتباكات بين المتظاهرين من جماعة الإخوان والشرطة في مدينة الغيوم، وأصيب نحو ٢٠ شخصاً في تلك الاشتباكات، وألقت الشرطة القبض على عشرات.

ودعا «تحالف دعم الشرعية» المؤيد لمرسي إلى مزيد من التظاهرات خلال الأسبوع الجاري لدعم الطلاب في الجامعات، وحثهم على مزيد من التظاهر.

من جهة أخرى، أعلن المتحدث باسم الجيش العقيد أحمد محمد علي ضبط ١٠ أطنان من مادة متفجرة داخل مخزن للسماط في مدينة رفح على شاطئ سيناء، وقال علي في بيان إن تلك المادة تستخدم في تصنيع الصواريخ المحلية والعبوات المتفجرة ويتم تهريبها إلى قطاع غزة عبر الاتفاقيات لتصنيع المتفجرات وإعادة استخدامها في مصر أو استخدامها مباشرة في أعمال تفجير ضد أهداف داخل الأراضي المصرية.

وشدد على أنه لا عودة للوراء، وأن خارطة الطريق ماضية في استحقاقاتها.

وكان عمرو موسى، رئيس «لجنة الحسين» المكلفة بإعداد مشروع الدستور المصري، افتتح الاحتفال بكلمة أكد فيها أن مشروع الدستور المطروح للاستفتاء يختلف جذرياً عن نص الدستور المعطل، إذ تتميز الوثيقة الجديدة بـ «الجدد والجديّة والفصل بين السلطات والتفاهل بينها» وأوضح أنه «بحسب في نص قاطع أن السيادة للشعب»، ويحدد هوية مصر بأنها دولة إسلامية حكمها مني، ويكفل حقوق المواطنين في التعليم والصحة والحرية، وأكد أنه «يلبي مطالب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو».

في غضون ذلك، قال مصدر عسكري لـ «الحياة» إن القوات المسلحة بالتنسيق مع الشرطة المدنية سيبذلان كل الجهد من أجل تحقيق المناخ الملائم للمواطنين خلال عملية الاستفتاء، مشدداً على أن «القوات ستصنّف بكل حزم وقوة لمحاولات إشاعة الفوضى وتعطيل الاستفتاء على الدستور».

وأشار إلى أنه من المقرر أن يؤمن الاستفتاء على الدستور ٢٥٠ ألف ضابط وجندي في إطار خطة تتضمن رفع درجة الاستعداد القصوى داخل القوات المسلحة بكل الأفرع الرئيسية والمناطق والجيش بالتعاون مع وزارة الداخلية لتحقيق

■ دعا الرئيس المصري المؤقت المستشار علي منصور مواثيقه إلى الاستفتاء على مشروع الدستور يومي ١٤ و ١٥ كانون الثاني (يناير) المقبل، وإصفاً المطالب التي يرفعها أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي بـ «السراب والأوهام».

وأقيم احتفال أمس في القاهرة لإعلان موعد الاستفتاء حضره منصور ورئيس الوزراء حازم الببلاوي ونائبه وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي والتعليم العالي حسام عيسى وعدد من الوزراء والمحافظين و«شيخ الأزهر» الدكتور أحمد الطيب وممثل عن الكنيسة، ورئيس لجنة الخمسين لتعديل الدستور عمرو موسى وأعضاء اللجنة، وعدد من أهالي شهداء الثورة، وأسرة الشاب خالد سعيد الذي لقي مصرعه جراء التعذيب في قسم للشرطة في الإسكندرية وأطلق قتله موجة غضب بين الشباب وصلت ثورتها في تظاهرات ٢٥ كانون الثاني (يناير) التي انتهت بتحتي الرئيس المخلوع حسني مبارك.

ووصف منصور، في كلمته، إعلان موعد الاستفتاء بأنه لحظة تاريخية وفارقة وحاسمة بالنسبة لمصر وخارطة الطريق، معرباً عن شكره لأعضاء «لجنة الخمسين»، وأشاد بمواقفها التاريخية ووثيقة الدستور التي قال إنها «لا تحصل طعناً إلى درجة الكمال»، إلا أنها حققت «إنجازاً وطنياً تاريخياً مهماً بحصولها على توافق» أعضاء اللجنة رغم تنوع انتماءاتهم.

وأعبر أن مشروع الدستور «حصار لدماء الشهداء»، وهو يفتح به في مصر، وثققة بدء صفحة لنماء مؤسسات الدولة الديمقراطية الجديدة التي تنتهج إليها، وحض المواطنين على تأييد الدستور. وقال: «هذه الوثيقة المهمة لا تغافلها إلا بأصواتكم المؤيدة»، وحاطب العالم الخارجي معتبراً أن مشروع الدستور يؤكد أن مصر تسير على الطريق السليم في تحقيق خارطة المستقبل.

ودعا إلى مواجهة «دعاة الدمار والتخريب» بـ «البناء والعمل الجاد»، والتصدي لمن «يؤمنون بالإرهاب وسبيل»، وأوضح أن الأوضاع الاقتصادية «صعبة»، إن هناك كل مقومات النجاح.

وأشد على أن «مصر وطن لا يقبل فرقة، ومستقبله لا يقبل الانقسام»، وحاطب جمعة الإخوان المسلمين، وحلمها ما من دون أن يسهمهم، متكلماً بالإنساراة إلى «أولئك الذين كانت لهم أراء ومواقف مختلفة خلال الفترة الماضية» داعياً إياهم إلى «التحلي بالشجاعة والتخلي عن العناد والمكره»، وتضهم بـ «الحاق بالربك الوطني والتوقف عن السعي وراء سراب وأوهام، وحضهم على جعل الدستور كلمة سواء تجمع ولا تفرق».

مصر: الدستور في عهدة الرئيس واستنفار لحشد المؤيدين

□ القاهرة - «الجمهورية»

استمرار تطبيق خريطة الطريق، ولم يكن هناك أي تدخل في الصياغة.

وعن فتح الدستور المجال لتعديل ترتيبات خريطة الطريق، أوضح موسى أن المشروع منح المشرع السلطة في تحديد أسبقية الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية. كان هذا رأي كثير من أعضاء اللجنة منذ اللحظة الأولى. وعين مسبقاً المواد المتعلقة بالانتخابات عند التصويت النهائي عندما مرة أخرى للمناقشة وفرجاً بهذه الصياغة التي تدعم خريطة الطريق.

ودافع عن تخصيص منصب وزير الدفاع في الدستور لفرتين رئيسيتين قائلاً إن هذه المادة جاءت لما تشاهده من أعضائهم توجه إلى القوات المسلحة يومياً. المسألة تتطلب أن تكون على وعي بالظروف والنسب انتقاله وليس نصاً دائماً. وأوضح أن دور اللجنة في الفترة المقبلة هو الوقوف وراء وراء الدستور وشرحه للمواطنين وتوضيح مبادئه. مؤكداً في الوقت نفسه أنه إن يترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

واعتبر رئيس الحكومة هازم البهلاوي أن «مصر انتهت من مرحلة مهمة جداً في تاريخها، بالقرآن مع انتهاء لجنة الخمسين من إعداد مشروع الدستور الجديد وسير على خريطة الطريق كما تم رسمها بعد ثورة ٣٠ حزيران (يونيو) الماضي».

ودافع البهلاوي خلال مؤتمر صحافي عقب اجتماع لمجلس الوزراء عن مشروع الدستور، قائلاً إن دستور مصر يحمي الحريات ويدافع عنها ويؤكد أهمية العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وخرج في مشهد يدعو إلى الفخر والاعتزاز، وأنا أهني الشعب المصري في الدستور. ونحن مصرون على استكمال خريطة الطريق إلى النهاية. وشدد على أن واجب كل من شارك في ثورة ٣٠ يونيو أو تعاطف معها، أن يشارك في التصويت على دستور بلاده خلال الفترة المقبلة.

إلى ذلك، أكد مسؤول مصري لـ «الجمهورية» وجود «تفكير في إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالتزامن، ما يعني خطوة أكثر إيجابية ومتقدمة من الخطوة الحالية بما لا يدخل في الوقت نفسه بتفكير خريطة الطريق». وأوضح أن تنفيذ هذا الاقتراح يستلزم درس أمور كثيرة من الفرتيات الوجودية والإمنية. وفي حال عدم تنفيذ ذلك مستم الانتخابات البرلمانية أولاً ويعدها الرئاسية في التوقيتات والمواعيد المحددة لخريطة الطريق.

■ مسلم رئيس لجنة الخمسين التي صاغت تعديلات على الدستور المصري أمس نص المشروع إلى الرئيس الموقت هاني منصور الذي يتجهن عليه دعوة المصريين إلى استفتاء في مهلة لا تتجاوز شهراً، فيما استغفرت الحكومة للشهد لتقرير الدستور المقترح.

وكانت اللجنة انتهت الأحد الماضي من إقرار التعديلات التي ونشأت من ملاحظات الجيش، وكشف مصدر رئيسي لـ «الجمهورية» أن مؤسسات الدولة تبست في الموعد المناسب لإجراء الاستفتاء ما بين نهاية الشهر الجاري أو مطلع الشهر المقبل، وأوضح أن «الحديث يدور حول أيام ٢٨ و ٢٩ كانون الأول (ديسمبر)، أو ٤ و ٥ كانون الثاني (يناير)، المقبل».

ووفق الإعلان الدستوري الذي ينظم العملية الانتخابية، يتعين على الرئيس الموقت دعوة الناخبين إلى الاستفتاء على التعديلات الدستورية في موعد لا يقل عن أسبوعين ولا يتعدى ٣٠ يوماً من تسلمه المشروع النهائي.

ودعا رئيس اللجنة عمرو موسى في مؤتمر صحافي بعد تسليم مشروع الدستور للرئيس المصري إلى المشاركة بفاعلية في الاستفتاء والمواظبة على الدستور الذي قال إنه «تضمن مواد تهيئ المسرح السياسي المصري في إطار خريطة الطريق التي انقلبت عليها، وكانت الخطوة الأولى منها صياغة الدستور».

وأضاف «مستحقاً مصريين أن تطب من كل مصري أن يشارك في الاستفتاء، وأن نصوت بنعم لا نأ في فترة شديدة الآن حتى نطرح حداً لهذه الفترة ونخرج من هذا الوضع الضيق». واعتبر أن الانتهاء من الدستور في موعد «ينسب على أننا نستطيع حتى في هذه الظروف أن نطرح أي تعديل في موعد وكما هو مطلوب في إطار المصلحة المصرية والإطار القانوني، ما دمنا نؤمن بأن المصلحة المصرية تتطلب ذلك».

وأكد أن «الشعب هو السيد في هذا الدستور» متوقفاً أن يحظى بتصويت كبير من المواطنين، وأضاف «نحن على ثقة بأن وضع البلد لا يقتصر هذا الآن وندهو المواطنين إلى أن يشاركوا بكتابة في التصويت بنعم». وأضاف أن «نصوص الدستور واضحة ولم تترك لأحد أو لأي جهة التدخل بأي شكل» أثناء كتابة الدستور ثم يكن هناك أي اتصال بين لجنة الخمسين والرئاسة إلا لضمان



موسى يسلم منصور مشروع الدستور (١ ب)

مصر: لجنة الخمسين تمرر مسودة الدستور الجديد... بلا صخب

□ القاهرة - محمد صلاح

الرئيس السابق محمد مرسى. وتضمنت وثيقة الدستور ٢٤٧ مادة منها ٤٢ مادة مستحدثة. ومن المقرر أن تواصل اللجنة اليوم جلسات التصويت على مواد الدستور.

وغاب عن جلسة أمس ممثلو العمال والفلاحين احتجاجاً على إلغاء نسبة الفئتين في البرلمان، وحضر ٤٨ عضواً عملية الاقتراع (من أصل ٥٠).

وجاء التصويت على مسودة الدستور بعدما حسمت اللجنة أمرها حول المواد الخلافية. في خصوص مواد «الهوية» نصت ديباجة الدستور على أن مبادئ الشريعة

بعملها وبما أنجزته من مواد، ويسعى إلى طمأنينة قوى وشرائع أبست مخاوف من مواد بعيدتها، قبل أن يشرع في قراءة الدستور الجديد، ليصوت أعضاء اللجنة على كل مادة فيه على حدة.

ومررت مواد الهوية في الدستور بنسبة تصويت مرتفعة على رغم اعتراضات السلفيين عليها. وغاب ممثل حزب «النور» السلفي محمد إبراهيم عن عملية التصويت على تلك المواد قبل أن ينضم إلى الجلسة لاحقاً.

وتتمثل عملية تمرير مسودة الدستور خطوة نحو المضي قدماً في خريطة الطريق التي وضعها الجيش بعد بظواهرات «ثورة ٣٠ يونيو» الماضي، والتي عزل بمقتضاها

■ يتسلم الرئيس المصري الموقت عبد المنصور اليوم أو غداً مسودة الدستور الجديد للبلاد لاطرحها على استفتاء شعبي يتوقع أن يجري في النصف الثاني من كانون الثاني (يناير) المقبل. وكانت لجنة «الخمسين» لتعديل الدستور بدأت أمس تصويتاً «إلكترونياً» علنياً على مواد، لكن لم تُعرف اتجاهات أعضاء اللجنة بعدما تقرر تمرير العملية من خلال الحاسب الآلي. (راجع ص ٥)

ولم تشهد الجلسة الأولى لعملية التصويت أي صخب أو خلافات أو نقاشات. وبدأ رئيس اللجنة عمرو موسى الجلسة بكلمة أشاد فيها

